

تحقيقات الأزهرى في باب المبتدأ والخبر

أ.د امين عبيد جيجان

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة بابل

Prof. Dr. Amin Obaid Jijan

ريام جبار كاظم

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة بابل

Riyam Jabbar Kazim

Department of Arabic language

College of education for

Human sciences

University of babyion

ملخص البحث:

تناولت تحقيقات الأزهرى في باب المبتدأ والخبر جوانب عديدة من هذا الموضوع النحوي الهام، وتتضمن تعريف المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المرفوع الذي يقع في بداية الجملة الاسمية، ويحتاج إلى خير ليتم معناه. أما الخبر: هو الاسم المرفوع الذي يخبر عن المبتدأ، ويكمل معناه، ويطابقه في الأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وتناول الأزهرى أنواع المبتدأ، مثل المبتدأ الظاهر والمبتدأ المضمر، والمبتدأ الذي له الصدارة في الكلام، ويشرح أنواع الخبر، مثل الخبر المفرد، والخبر الجملة (اسمية وفعليه)، والخبر شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف). وبين الأزهرى أحكام تقديم الخبر على المبتدأ، وحذف المبتدأ أو الخبر، وتعدد الخبر، ويوضح الحالات التي يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً أو جوازاً، وكذلك الحالات التي يجب فيها حذف المبتدأ أو الخبر. ويعرض الأزهرى آراء مختلف النحويين في المسائل المتعلقة بالمبتدأ والخبر، ويناقشها ويقارن بينها، وتناول الخلافات النحوية حول العامل في المبتدأ والخبر، وأوجه الإعراب المختلفة.

الكلمات المفتاحية: تحقيقات، الأزهرى، المبتدأ، الخبر.

Abstract:

Al-Azhari's investigations into the subject and predicate deal with many aspects of this important grammatical topic, including the definition of subject and predicate. The subject is the raised noun that occurs at the beginning of a nominal sentence and requires a predicate to complete its meaning. The predicate is the raised noun that informs the subject, completes its meaning, and matches it in singular, dual, plural, masculine, and feminine.

Al-Azhari discussed the types of subject, such as the apparent subject, the implied subject, and the subject that takes the lead in speech. He also explained the types of predicates, such as the singular predicate, the sentence predicate (nominal and verbal), and the sentence-like predicate (preposition, genitive, and adverbial).

Al-Azhari explained the rules for placing the predicate before the subject, the omission of the subject or predicate, and the plurality of predicates. He also clarified the cases in which placing the predicate before the subject is obligatory or optional, as well as the cases in which the subject or predicate must be omitted. Al-Azhari presents the views of various grammarians on issues related to subject and predicate, discussing and comparing them, addressing grammatical disagreements regarding the agent in subject and predicate, and various aspects of syntax.

أو شبه جملة ظرفاً مثل: (والدك عند الرئيس) ، وجاراً ومجروراً مثل: (أنت بخير) (17) ، وقد تحدّث ابن هشام عن الإخبار بالجملة فقال: ((والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط نحو: ((نطقي الله حسبي)) ؛ لأنّ المراد بالنطق المنطوق به ، وإمّا غيره فلا بُدّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له ، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه ، وهو إمّا ضميره مذكوراً نحو: (زيدٌ أبوه قائماً) ، أو مقدّراً نحو: (السّمّن منوان بدرهم) ، أي : منه)) (18) .

ويبدو أنّ الأزهرى قد تحدّث عن مسألة خاصة وهي (نطقي الله حسبي) ، والله حسبي ليست جملة فقال : ((والتحقيق أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنّة)) (19) .

قال المرادي (ت749هـ) في توضيح بيت الناظم الذي يقول فيه :

وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسبي وكفى (20)

((والذي يظهر -والله أعلم- في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك، وإنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو (لا إله إلا الله كنز من كنوز الجنة)) (21) . وهو رأي الأزهرى نفسه .

وقال ابن هشام الأنصاري في أثناء حديثه عن اشتراط الرابط في بدل البعض والاشتمال : ((إمّا لم يَحْتَجْ بدل الكل إلى رابط لأنّه نفس المُبدل منه في المعنى كما أنّ الجملة التي هي نفس المُبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك)) (22)، فهو لا يوجب لجملة الخبر رابطاً؛ لأنّها نفس المبتدأ في المعنى.

وقال ابن جابر الهوارى (ت781هـ) في تفسير (نطقي الله حسبي) ، إن تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى اكتفى بها، ولم يحتج لها إلى ضمير رابط (23)، فابن جابر لم يشترط لها رابط كما قال عنها ابن هشام ، ولم يحدد نوعها هل هي مفرد ، كما قال عنها الأزهرى أو هي جملة كما قال عنها ابن هشام؟

وأوضح الصبّان أنّ هذا المثال وما شابهه من قبيل الخبر المفرد في قوله : ((أن المفعول به قد يكون جملة نحو: (أظن زيداً أبوه قائم) ونحو: (قال زيد حسبي الله) . وأجيب بأنها مفرد في المعنى؛ لأن المعنى (أظن زيداً قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول). وأن الخبر في نحو (نطقي الله حسبي) من قبيل الخبر المفرد، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفرداً في المعنى غير متجه)) (24) ، فهو ذاهبٌ إلى ما ذهب إليه الأزهرى سابقاً.

وذهب الشيخ مصطفى الغلايينى (ت1364هـ) إلى ما ذهب إليه النحويون في قوله: ((قد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط ؛ لأنّها ليست أجنبيةً عنه فتحتاج إلى ما يربطها به، نحو: أ خ ل م ل ي □)) الإخلاص: 1 ونحو: (نطقي الله حسبي). فهو ضمير الشأن، والجملة بعده هي عينه، كما تقول (هو علي مجتهد) ، وكذلك قولك (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به، (وهو الله حسبي) هو عين المبتدأ. وهو (نطقي) ، أمّا إذا كان الخبر أجنبيّاً عن المبتدأ ، فلا بُدّ من رابط يربطه به)) (25) ، وكلامه هذا يوضّح اتفاقه مع ابن هشام .

وقد تبين أنّ رأي الأزهرى - وإنْ خالف ابن هشام - مشابه لمن سبقه من العلماء من أمثال ، المرادي ، والصبّان ، على كون الخبر في نحو: (نطقي الله حسبي) وما شابهه من قبيل الخبر المفرد، وليس من قبيل الخبر الجملة كما قال بها ابن هشام ، وابن جابر الهوارى وغيرهم من الذين قالوا عنها أنّها لا تحتاج إلى ضمير رابط يربطه؛ لأنّ المراد بالجملة هو لفظها فقط .

المسألة الثالثة : تعدد الخبر

(17) يُنظر: أوضح المسالك : 186/1 ، 193 ، و توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : 474/1 ، وشرح الأشموني لأبي

الحسن الأشموني : 177/1 ، و الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني : 229 .

(18) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 175/1 ، 176 و يُنظر: شرح التصريح : 201 / 1 .

(19) شرح التصريح على التوضيح: 202/1 .

(20) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 77 ، و توضيح المقاصد والمسالك : 152 / 1

(21) توضيح المقاصد والمسالك: 152/1 .

(22) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: 158/2 .

(23) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الهوارى : 267 / 1 ، 268 .

(24) حاشية الصبان : 59/1 .

(25) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلايينى : 265/2 .

وقد تبين لي اختلاف الأزهرى مع آراء من سبقه من النحويين، فذهب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور في منع التعدد مع العطف ، مخالفاً بذلك رأي البصريين الذين يجوزون ذلك ويأيدهم بهذا الرأي السيوطي، في حين أننا نجد الدكتور فاضل السامرائي والدكتور محمد عيد يتابعون الأزهرى في جعله العطف ليس من التعدد.

المسألة الرابعة: الإخبار بالزمان عن اسم الذات واسم المعنى.

من المسائل التي حَقَّق فيها الشيخ خالد الأزهرى ، ما ذكره ابن هشام الأنصاري عن الإخبار بالزمان عن أسماء المعاني والذوات بقوله: ((ويُخْبَرُ بالزمان عن أسماء المعاني نحو: (الصوم اليوم) ، و (السفر غداً) لا عن أسماء الذوات، نحو: (زيد اليوم) ، فإن حصلت فائدة جاز: كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، (نحن في شهر كذا)، وأما نحو: (الورد في أيّار)، و (اليوم خمراً) ، و (الليلة الهلال) ، فالأصل: خروج الورد، وشربُ خمِرٍ، ورؤيةُ الهلال)) (37).

قال الشيخ خالد الأزهرى في تحقيقها : ((فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى، لا عن اسم الذات، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ، و وافقهم الناظم فقال:

ولا يكون اسم الزمان خبراً عن جئةٍ وإن يُفد فأخبراً(38)

والصحيح المنع مطلقاً ، وما ورد من ذلك فيؤول)) (39).

وقصد الأزهرى بقوله : (وجماعة) ، أي جمهور البصريين ، فاشتراطوا حصول الفائدة في الإخبار بالزمان عن اسم الذات وما ورد من ذلك فمؤول ، وهو ما ذكره ابن السراج وذكره آخرون (40) ، وأيدهم في هذا الرأي الجوجري(ت889هـ) (41) أيضاً.

أما قول أبي علي الفارسي (ت377هـ) والذي اعترض عليه ابن الطراوة فهو: ((فأما ظروف الزمان فتكون إخباراً عن الأحداث دون الأشخاص وذلك نحو: الخروج غداً، ومقدم الحاج المحرم ولو قيل: زيد غداً، وعمرو أمس لم يستقم لأن ظروف الزمان تكون إخباراً عن الجئت)) (42).

فقال ابن الطراوة (ت528هـ) معترضاً عليه: ((كما تمنع ظروف الزمان من أن تكون خبراً عن الأجسام، لأنها تتضمن الجئت ، إنما امتناعها؛ لأنها لا تخلو من الجئت، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها جاهلاً)) (43).

فذهب الأزهرى في امتناع الإخبار عن اسم الذات مشابهة لما ذهب إليه أبي علي الفارسي ، إلا أن ابن الطراوة جعل الإفادة وعدمها هي الحكم في الإخبار عن الجئت بظروف الزمان أو عدم الإخبار بها ، ونجد مصداق ذلك في الاعتراضات التي فتمها ابن الطراوة على آراء أبي علي الفارسي والتي قال عنها أحد الباحثين : ((أن ابن الطراوة -في غير هذا الموضوع- أجاز الإخبار عن الجئت بظروف الزمان ، وأظنه أجازها إذا أفادت؛ أي إذا سقطت علة الامتناع. إلا أن هذه الفائدة المزعومة لا تكون بسبيل إباحة الإخبار)) (44).

ثم ذكر الباحث _ أن أبا علي الفارسي تحدّث عن ما جرى في نحو: (الليلة الهلال) ، نقلاً عن النحويين الذين تناولوا هذه المسألة بشيءٍ من التفصيل : ((هذا إذا قدرنا أن الهلال اسم جئة. وقد ذكر النحويين تقديراً آخر وهو أن الهلال ليس جئة ، وإنما هو تعبير عن حال من أحوال القمر، وأن القمر هو الجئة، وبذلك يجوز الإخبار عنه بظروف الزمان، فيصح قولنا: (الليلة الهلال، وكان القائل قد قال: (استنارة القمر الليلة)؛ إذن فهو متضمن لمعنى الحدوث ، وتبطل حجة ابن الطراوة)) (45) .

(37) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 180/1، 181 ، ويُنظر: شرح التصريح: 208/1.

(38) يُنظر: الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك: 138.

(39) شرح التصريح على التوضيح: 208 /1.

(40) يُنظر: الأصول في النحو: 63/1 ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: 49 ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبد الله الفوزان: 100.

(41) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري: 362، 361/ 1 .

(42) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: 48، 49 .

(43) اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي، رسالة ماجستير للطالب محمد حرّاث: 92، 93.

(44) المصدر نفسه: 93 .

(45) اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي، رسالة ماجستير للطالب محمد حرّاث: 92، 93.

وقال الشاطبي في مقام الحديث عن هذه المسألة : ((وإذا كان هذا كله راجعاً إلى الإخبار بالمفرد عن المفرد، أو بالزمان عن الحدث، ثبت أن الإخبار بطرف الزمان عن الجثة بالقصد من غير أن يكون الكلام أُحيل عن طريقه لا يعقل وجُوده؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف ظروف المكان)) (46)، فالإخبار بظروف الزمان ممتنعاً عند الشاطبي؛ بسبب عدم وجود الفائدة فلو كانت هناك فائدة من الإخبار بها لجاز ذلك .

تبين من هذه المسألة اختلاف النحويين بشأن الإخبار بالزمان عن اسم الذات؛ ولكن المرجح أنه يمكن الإخبار به إذا أفاد وذلك ما وجدته عند جمهور البصريين، وابن السراج، والجوري، والشاطبي، وابن الطراوة وغيرهم، أما أبي علي الفارسي والأزهري فمنا الإخبار عن اسم الذات بظروف الزمان مطلقاً سواءً تحصّلت الفائدة أم لم تتحصل .

المسألة الخامسة : في وجوب حذف الخبر إذا كان كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا .

من جملة التحقيقات التي ذكرها الشيخ الأزهري في كتابه، هو اختلاف النحويين في مسألة حذف الخبر وجوباً، إذا كان كوناً مطلقاً، وتقدير (أن) قبل الفعل يمسه في قول أبي العلاء المعري:

يُذِبُّ الرعبُ منه كلَّ عصبٍ فلولاً الغمدُ يمسه لسالا(47)

وقد قال ابن هشام : ((وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد (لولا) ، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ، فيقال : لولا مسالمة زيد إيانا، أي: موجودة، ولحنوا المعري، وقالوا : الحديث مروى بالمعنى)) (48) . فشرح الأزهري كلام ابن هشام السابق، ووضّح المقصود من المثال السابق : ((ويُقال في : لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي موجودة))(49) . وقال في تحقيق القول (فلولا الغمدُ يمسه) : ((قال الموضّح في المغني : وليس؛ يعني التلحين؛ بجيد، لاحتمال تقدير (يمسه) بدل اشتمال من (الغمد) على أن الأصل: أن يمسه، ثم حُذفت (أن) فارتفع الفعل، أو تقدير (يمسه) جملة معترضة، أي بين المبتدأ والخبر المحذوف. انتهى. وفي الاحتمال الأول نظر، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في: (من الرجز) من لد شولا(50)

قدره سيبويه: (من لد أن كانت)، واعترض عليه في تقديره "أن" أنه يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه، هذا كلامه، ومن خطه نقلت. وبهذا يعترض أيضاً على الدماميني في قوله: ويحتمل أن يخرج على حذف "أن" الناصبة للاسم، الرافعة للخبر، والأصل: فلولا أن الغمد يمسه، فحذفت، وارتفع الاسم بعدها)) (51).

وكلام الأزهري هو الكلام المذكور في شرح ابن عقيل نفسه(52). و تناول هذه المسألة الدماميني (ت827ه) فقال فيه : ((وخرجه بعضهم على أن (يمسه) حال من الضمير المستكن في الخبر، أي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسه ورد بأن الأخفش نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد (لولا) كما لا يأتون بالخبر)) (53). ثم ذكر الدماميني التقدير نفسه في (يمسه)، الذي ذكره الأزهري وأضاف : ((فإن قلت: ما فائدة إتيان المصنف بقيد (الامتناعية) في قوله: بعد لولا الامتناعية؟ قلت: بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور، ولم يقصد به الاحتراز، فإن (لولا) التي يقع بعدها المبتدأ لا تكون إلا امتناعية، وهي الداخلة على اسمية فعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى)) (54).

وذكر ابن هشام النحوي، والمرادي، ومحمد عبد العزيز النجار(55)، نفس رأي الأزهري، وأضاف ابن هشام رأياً مشابهاً لما ذكره الدماميني في تخريج المثال السابق، بأنّه لو خرّجه بعضهم وقال : (لولا الغمد موجود ممسكاً له) ، فمردوده بما ذكره الأخفش(56).

(46) المقاصد الشافية : 32/2 .

(47) يُنظر: ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند) : 10 ، وشرح التصريح على التوضيح : 225 .

(48) أوضح المسالك : 199/1، 198 ، و يُنظر: شرح التصريح : 225/1 ، 226 .

(49) شرح التصريح : 225/1 .

(50) ورد البيت في شرح ابن الناظم بلا نسبة وهو: من لد شولا فإلى إتلائها: 101 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 365 /1 ، وهو غير معلوم قائله .

(51) شرح التصريح : 225 /1 ، 226 .

(52) يُنظر: شرح ابن عقيل : 251، 252 /1 .

(53) شرح التسهيل لبدر الدين الدماميني : 3 /28 .

(54) المصدر نفسه : 3 /29 .

(55) يُنظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام النحوي الأنصاري : 209 ، والجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد المرادي المصري : 600 ، و ضياء السالك : 218 /1 .

(56) يُنظر: تخلص الشواهد : 209 .

يتضح بذلك أن رأي الأزهرى في تحقيقه هذه المسألة مشابه لأغلب النحويين قبله ، واتباع محمد النجار للأزهرى ، فهم بين مقدر (أن) قبل الفعل (يمسكه) ، وبين مقدر حال بعد كلمة الغمد فيقولون: (لولا الغمد في حال كونه يمسكه) ، أو (لولا الغمد ممسكاً له) ، ولم يتطرق أي من النحويين إلى تقدير (يمسكه) جملة معترضة، وبذلك يسقط الاحتمال الثاني.

المسألة السادسة : ورود اسم الفعل مبتدأً.

من المسائل التي حققها خالد الأزهرى ، ما ورد عن ابن هشام الأنصاري في بيانه للمبتدأ، وتوضيح أحواله ، فقال عن المبتدأ بأنه اسم، مجرد، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به. ثم بين المقصود بالاسم، ثم المقصود بالمجرد، والذي بمنزلة المجرد(57) ، بعدها قال : ((والوصف نحو: (أقائم هذان) ، وخرج نحو: (نزال) فإنه لا مخبر عنه ولا وصف، ونحو: (أقائم أبواه زيد) ، فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به، فزيد: مبتدأ، والوصف خبر)) (58).

فقال الأزهرى في تحقيق المسألة السابقة : ((وخرج بقوله: مخبر عنه أو وصف نحو: نزال، فإنه من أسماء الأفعال؛ لأنه لا مخبر عنه ولا وصف ، فلا يكون مبتدأ، بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب، وهو الأصح))(59). ولزين الدين ابن الوردي (ت749هـ) نفس رأي الأزهرى ، فقال في حديثه عن المبتدأ : ((ومخبراً عنه أو وصفاً، مخرج لنحو: نزال ودرالك))(60). ومن الآراء التي تطرقت لهذه المسألة ، هو رأي العالم النحوي برهان الدين ابن القيم (ت767هـ) ، فقال : ((فلو كان غير وصف، نحو: (نزال) ، أو وصفاً رافعاً لضمير، نحو: (أقائمون إخوانك) ، أو لظاهر غير مكتفٍ به، نحو: (أقائم أبواه زيد) ، أو لم يعتمد على ما ذكر، لم يدخل في هذا الحكم، وقد يعامل بذلك ما لم يعتمد، كقولك: (فائز أولو الرشد))(61). أي لم يدخل في حكم المبتدأ وهذا الرأي يشبه رأي الأزهرى.

وقد سبقهم ابن الحاجب في بيان اختلاف النحويين في أسماء الأفعال ، هل لها موضع من الإعراب أو لا ، فقد قيل إنها لا إعراب لها ؛ لأنها أسماء موضوعة موضع ما لا إعراب له فكان حكمها حكمه(62)، لكنّه لم يتفق مع هذا الرأي ؛ لأنّ الأسماء برأيه مستحقة للإعراب ، سواء وقعت موضع ما لا إعراب له أم موقع ما له إعراب (63) . ثمّ أضاف بأنّ لها وجهان : الأول أنّها منصوبة نصب المصدر ، والثاني : أن تكون مبتدأ ، و علل سبب الحكم عليها بالابتداء ؛ لأنها أسماء جردت عن العوامل اللفظية (64). فابن الحاجب جعل لهذه الأسماء إعراباً بحسب ما يستوجبه وضعها وبنائها .

والدليل على عدم الإسناد إلى أسماء الأفعال، أي عدم إعرابها مبتدأ هو قول الشاطبي : ((أن مثل (دعيت نزال) ، ليس الإسناد فيه بمعتبر كما تقدم والذي يستدل به على اسمية أسماء الأفعال غير ذلك، وقد ذكر (فنزال وبابه) مما يسند أبداً ولا يسند إليه البتة ؛ لعدم قبوله للتأثر للعوامل كما قرره الناظم))(65) . معنى ذلك أنّ الإسناد ليس دليلاً على اسمية أسماء الأفعال، بل لديه اعتبارات أخرى للدليل على اسميتها لكنّه لم يذكرها . وعلّق الصبّان على الخلاف في هذه المسألة قائلاً : ((لقد ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر. ونُقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان))(66). ففي قوله السابق يظهر أنّه لم يرحح مذهباً على الآخر ، ولكن من خلال اطلاعي على حاشيته ظهر لي موافقته لرأي الأزهرى في اعتبار اسم الفعل (نزال) ، لا محل له من الإعراب.

يتضح مما سبق ذهاب الأزهرى إلى ما سبقه به النحويين من أمثال ابن الوردي وابن القيم والشاطبي في عدم اعتبار محل إعرابي لأسماء الأفعال نحو : نزال وتراك وغيرها ومخالفته لابن الحاجب الذي جعل محلاً إعرابياً لها واختلاف هذا المحل باختلاف السياق الذي ترد فيه لذلك علّق على رأي ابن هشام عن عدم كونه مبتدأً لأنّه لا محل له من الإعراب بـ (الاصح) .

(57) يُنظر: أوضح المسالك : 165/1_167، و يُنظر: شرح التصريح : 189/1.

(58) المصدر نفسه: 165/1_167 ، و يُنظر: شرح التصريح : 191/1 ، 192.

(59) شرح التصريح على التوضيح : 192.

(60) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين بن الوردي: 166/1.

(61) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين ابن القيم الجوزية: 163/1.

(62) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: 1/365 ، 366.

(63) يُنظر: المصدر نفسه : 1/365 ، 366 .

(64) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: 1/366.

(65) المقاصد الشافية : 1/81 .

(66) حاشية الصبان : 3/289.

بعد إذا الفجائية إذا كان مقروناً بقدا⁽⁷⁶⁾، ونقل ابن عقيل قبله حكاية الأخفش عن العرب قولهم، أنّ الفعل يجوز أن يلي إذا الفجائية إذا كان مقترناً بقدا دون غيرها⁽⁷⁷⁾، ونقل الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (ت1404هـ) أقوال النحويين فيها: فقال عنها الميرد (ت285هـ) أنّها ظرف مكان سدّت مسد الخبر والذي بعدها مبتدأ، وقال عنها الرّجّاج (ت311هـ) أنّها ظرف زمان، وقال عنها ابن برّي (ت582هـ) أنّها حرف⁽⁷⁸⁾.

وختم أقوال النحويين بقوله: ((جاء خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية مصرحاً به في جميع مواقعها في القرآن الكريم وجاء الخبر مفرداً مشتقاً، وجامداً، وجملة فعلية، وجملة اسمية، وجارا ومجرور))⁽⁷⁹⁾، لكنّه لم يذكر أمثلة عن تلك الآيات القرآنية التي تعضد كلامه، ولم يعطي أمثلة عن نوع الكلام الذي يأتي بعد (إذا) الفجائية كما قال عنه سابقاً بل اكتفى برأيه السابق فقط. وخلاصة الكلام أنّ إذا الفجائية وما بعدها مختلفٌ فيها فالأزهرى تبع من سبقه من النحويين في عدم جواز مجيء الأفعال بعدها كالدمايني والأشموني وأبي حيّان الأندلسي والمرادي، وتبع الأستاذ عباس حسن الأزهرى في رأيه هذا، أمّا الذين خالفهم ممن سبقه الأخفش وناظر الجيش وغيرهم ممن يطول المقال في ذكرهم.

المسألة الثامنة: الخبر المحذوف أو الذي سدّ الحال مسدّه

حقّق الأزهرى في مسألة كون الخبر هو نفسه الحال، أو أنّ الحال سدّت مسدّ الخبر المحذوف

فقال: ((الصحيح أنّ الخبر محذوف وجوباً لسدّ الحال مسدّه كما نبّه عليه الناظم بقوله:

وقيل حال لا يكون خبراً عن الذي خبره قد أضمر⁽⁸⁰⁾))⁽⁸¹⁾

فيلاحظ هنا أنّ الأزهرى يتفق مع رأي سيبويه وجمهور البصريين في كون الخبر محذوف سدّ الحال مسدّه، وهذا ما وضّحه ابن هشام قبله عندما بيّن أنّ هناك ثلاثة مذاهب في مسألة حذف الخبر، المذهب الأوّل يرى أنّ الحال هي الخبر نفسه، والمذهب الثاني يرى أنّ الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير، والمذهب الثالث يرى أنّ الخبر محذوف وأنّ الحال سدّت مسدّه وأغنت عن ذكره⁽⁸²⁾؛ لكنّه يُضعف المذهب الأوّل والثاني ويذهب مع المذهب الثالث وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين بقوله: ((وهذا وما قبله مذهب ضعيفان، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أنّ الخبر محذوف، وأنّ الحال سدّت مسدّه وأغنت عن ذكره))⁽⁸³⁾، ويقصد ب (المذهبين الضعيفان) هما المذهب الأوّل، والمذهب الثاني، وهو ما ذهب إليه الأزهرى أيضاً.

فالأزهرى وافق من سبقه من النحويين كابن مالك، و صدر الافاضل الخوارزمي (ت617هـ) في شرحه لكتاب المفصل، وابن عقيل، والصّبّان⁽⁸⁴⁾ وغيرهم.

وبالعودة إلى أبي حيّان الأندلسي نجده ينقل عن ابن كيسان قوله: ((وقال ابن كيسان: إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف))⁽⁸⁵⁾. مما يدل على مخالفة الأزهرى لابن كيسان.

بعدها نقل السيوطي رأي النحويين الذين قالوا بأنّ الحال هي نفسها الخبر وهم الكسائي وهشام والأفراء وابن كيسان، وهؤلاء أنفسهم اختلفوا فيما بينهم في بيان السبب الذي جعل الحال تغني عن الخبر⁽⁸⁶⁾، وقد بيّنا سابقاً رأي أحد هؤلاء النحويين وهو ابن كيسان، إلّا أنّ السيوطي ضعّف الآراء السابقة ولم يذهب مع أيّ منها. لكنّنا نجده يذهب إلى ما ذهب إليه

(76) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 670/4.

(77) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 424 / 1.

(78) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عزيمة: 210/1.

(79) المصدر نفسه: 210/1.

(80) الخلاصة في النحو: 142 و يُنظر: شرح التصريح: 230/1.

(81) شرح التصريح: 230/1.

(82) يُنظر: أوضح المسالك: 202 / 1، و يُنظر: شرح التصريح: 230 / 1.

(83) أوضح المسالك: 202/1.

(84) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 477 / 1، و شرح «المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري» الموسوم ب «التخميم»

للخوارزمي: 273/1، و شرح ابن عقيل: 253 / 1، والمساعد على تسهيل الفوائد: 212/1، 312، و حاشية الصّبّان: 2/

66.

(85) التذليل والتكميل: 301/3.

(86) يُنظر: همع الهوامع: 395 / 1.

سيبويه وجمهور البصريين وتابعهم الأزهري على ذلك في أن الخبر محذوف والحال سد مسدّه بقوله بعد بيان ما جرى في المثال : (ضربي زيدا قائماً) ، فقال : ((وَأَجْمَلَةٌ حَالٌ سَدَتْ مَسَدَ الْخَبَرِ)) (87) .

فالقول بأن الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف غير صحيح ؛ لأنّ الظرف لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون خيراً ، وهذا ما أكد عليه فيما بعد الأستاذ عباس حسن في بيانه لحذف الخبر الظرف بمتعلقه ؛ لوجود ما يدل عليه ويسدّ فقال : ((إذ الشائع عند النحويين أنّ الظرف وكذا الجار مع مجروره لا يكون خيراً بنفسه مباشرةً ، وإنما يتعلّق بمحذوف يكون هو الخبر)) (88) ، وهذا الكلام يؤكد صحة ما ذهب إليه الأزهري ومن وافقه قبله ، ولكن هذا لا يعني أنّ هذه المسألة متفقٌ عليها ولا خلاف فيها ، بل هي مسألة معقّدة والاقوال التي قيلت فيها كثيرة ، وسبقه إلى ذلك صاحب الهمع ، فقال عن مسألة الحال التي تسدّ مسدّ الخبر : ((إنّها مسألة طويلة الذيل ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردها قديماً بتأليف مستقل)) (89) .

وخلاصة ذلك ، أنّ أكثر النحويين ذهبوا إلى أنّ الخبر حُذف وجوباً لسدّ الحال مسدّه وهو ما أيّده الأزهري وذهب إليه كما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن من بعده ، فلا نستطيع القول أنّ الظرف هو نفسه الخبر ، فالقول في (زيد قائماً) أنّه يَمَعْنَى (زيد في حال قيام) مَمْنُوعٌ إِجْمَاعاً ، ولا أن يعمل العامل الواحد رفعا في ظاهرين وغيرها الكثير من الأسباب التي تمنع من ذلك والتي قال بها بعض النحويين الذين أشرنا إليهم سابقاً .

المسألة التاسعة: وجوب رفع ما بعد (إذا الفجائية) على الابتداء

تُعدّ (إذا الفجائية) من الأدوات التي تختص بالدخول على الأسماء ، ولا تدخل على الأفعال على الأصح كما ذكر الأزهري سابقاً⁽⁹⁰⁾، واختلّف في الاسم الذي يأتي بعد (إذا الفجائية)، فجُلّ النحويين ومنهم الأزهري قالوا بوجوب رفع الاسم بعد (إذا الفجائية)، وعرض الأزهري رأي ابن هشام فيها، وأكمل شرحه لها، فقال : ((إن وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كـ"إذا" الفجائية على الأصح متعلق بـ (يختص) وفي المسألة ثلاثة أقوال، أصحها هذا مطلقاً والثاني: جواز دخولها على الفعلية مطلقاً، والثالث: التفرقة بين أن يقترب الفعل بـ"قد" فيحوز دخولها عليه، وألا يقترب فيمتنع حكاها في المعني، وعلى الأصح فيجب الرفع نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، ويجوز النصب على الثاني، ويمتنع على الثالث لفقدان (قد))) (91).

وقال سيبويه في ذلك : ((لإذا مواضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لُحْسِنَ)) (92)

وشرح السيرافي (ت368ه) قول سيبويه السابق ، بأنّ الذي قصده هو أنّ (إذا) في هذا الموضع بالاسم أولى، ولم تأتي بمعنى المجازاة، فقال: ((أنّ الذي قصده سيبويه في هذا الموضع أن " إذا " لما كان حكمها أن يليها الاسم لا الفعل، ثم أتى بعد الاسم الذي يليها فعل واقع على ضميره لم تنصب الاسم الأول بإضمار فعل بعد " إذا "؛ لأن " إذا " في هذا الموضع بالاسم أولى، وليست بمعنى المجازاة، فيختار الفعل بعدها)) (93)، وجعل ابن مالك وقوع الاسم بعد (إذا الفجائية) مانعاً لنصبه بالفعل المشغول، ولم يجوز غير الرفع في الاسم الواقع بعد (إذا) ، والسبب برأيه هو : ((لأن العرب ألزمت "إذا" هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم)) (94)، وجواز دخول (إذا الفجائية) على الفعل بعد اقتترانه بـ(قد) هو اختيار الأخفش، وإن لم يقترب بها وجب مجيء الاسم بعدها⁽⁹⁵⁾، وعلل أبو حيّان الأندلسي سبب جريان الفعل المقرون بقدر مجرى الجملة الاسمية في ولايته إذا الفجائية؛ بقوله: ((لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه)) (96)، لكنّ أبا حيّان اختار الرفع بعد عرضه للأوجه المحتملة لـ(إذا الفجائية)⁽⁹⁷⁾، وهو ما اختاره الأزهري أيضاً.

(87) همع الهوامع: 397 / 1 .

(88) النحو الوافي: 522/1 .

(89) همع الهوامع: 395 / 1 .

(90) يُنظر: المسألة السابعة من هذا المبحث : 19، وشرح التصريح : 206 / 1.

(91) شرح التصريح : 352 / 1.

(92) الكتاب لسبويه: 107 / 1.

(93) شرح كتاب سبويه للسيرافي: 430 / 1.

(94) شرح التسهيل لابن مالك : 139 / 2.

(95) يُنظر: التذييل والتكميل: 306 / 6.

(96) التذييل والتكميل: 306 / 6.

(97) يُنظر: المصدر نفسه: 305 / 6.

وتابع المرادي سابقه في عرضه وتفصيله لهذه المسألة، وقال عن الاسم الذي يلي (إذا الفجائية) أنه جائز النصب ، وهو ظاهر كلام سيوييه، وهو واجب الرفع ؛ لأنه لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر⁽⁹⁸⁾، فقوله بوجوب الرفع يدل على اختياره لهذا الوجه، وهذا مذهب ابن هشام أيضاً، وسبب التزام الاسمية عنده هو: ((للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعل فإذا اقترنت بقدر حصل الفرق بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها))⁽⁹⁹⁾، فعند اقتران (إذا الشرطية) بـ(قد) يحصل الفرق بين الفجائية ، وبين الشرطية ، وهو مذهب ابن عقيل نفسه الذي منع مجيء الفعل بعدها سواء أكان ظاهراً ، أو مقدراً ، ومذهب الدسوقي أيضاً⁽¹⁰⁰⁾.

فأغلب النحويين اتفقوا في هذه المسألة على أن مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا الفجائية) واجب، ورفع الاسم بعدها واجب أيضاً ، وفهم بعض النحويين من كلام سيوييه أنه يُجيز نصب الاسم بعدها وهذا غلط وضَّح بعضهم وفسَّره وهذا الذي دعا الأزهرى إلى التحقيق في المسألة ، وترجيح الرفع بقوله (الأصح) .

الخاتمة :

في خاتمة تحقيقات الأزهرى في باب المبتدأ والخبر، يمكن استخلاص النقاط التالية:

- 1- تتجلى أهمية الباب، فيؤكد الأزهرى على أهمية باب المبتدأ والخبر في النحو العربي، فهو أساس الجملة الاسمية التي تشكل جزءاً كبيراً من اللغة، ويشير إلى أن فهم هذا الباب بشكل صحيح يساعد على فهم النصوص العربية بشكل دقيق، وتجنب الأخطاء في الكتابة والتحدث.
- 2- شمولية التحقيقات، فيظهر الأزهرى في تحقيقاته استيعاباً واسعاً لأراء النحويين المختلفة، وحرصاً على تقديم صورة شاملة للمسائل المتعلقة بالمبتدأ والخبر، ويجمع بين الأصالة والمعاصرة في تناوله للموضوع، ويعتمد على المصادر القديمة ويضيف إليها تحليلاته وتوضيحاته.
- 3- وضوح العرض، ويتميز أسلوب الأزهرى بالوضوح والتبسيط، ممّا يجعل تحقيقاته سهلة الفهم والاستيعاب، ويحرص على تقديم الأمثلة والتطبيقات التي تساعد على ترسيخ القواعد النحوية في أذهان الطلاب والباحثين.
- 4- قيمة التحقيقات، فتعتبر تحقيقات الأزهرى في باب المبتدأ والخبر مرجعاً هاماً لطلاب العلم والباحثين في مجال النحو العربي، وتعدّ إسهاماً قيماً في خدمة اللغة العربية والحفاظ على قواعدها، وبشكل عام، يمكن القول إن الأزهرى قدّم في تحقيقاته عملاً متكاملًا ومتقناً في باب المبتدأ والخبر، يجمع بين الدقة والشمولية والوضوح.

المصادر والمراجع :

1. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين ابن قيم الجوزية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1988.
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، المحقق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1996م.
3. اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي، رسالة ماجستير ، محمد حرّاث، الجزائر، 2013.
4. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ١٩٨٩.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت ، 2000.
6. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، دار العلوم، الرياض، ط1، ١٩٦٩ م.
7. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الشهير بابن الحاجب، مكتبة التراث ، 1997.
8. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، زين الدين بن الوردي، دار الفكر، بيروت ، 2010.
9. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام النحوي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.
10. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، المحقق: د. حسن هنداي، دار القلم ، دمشق ، 1997.

(98) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: 2 / 614.

(99) مغني اللبيب: 1 / 198 ، ويُنظر: متن قطر الندى وبل الصدى: 15.

(100) يُنظر: شرح ابن عقيل: 2 / 136 ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمحمد بن عرفة الدسوقي : 1 / 255.

11. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ م.
12. تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 2، 1431 هـ.
13. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط 1، ١٩٨٣ م.
14. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (708-778 هـ)، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، جدة، 2002.
15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2004 م.
16. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان، ط 2، 2012.
17. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، ١٩٩٢ م.
18. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هندواي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 2001.
19. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 2000 م.
20. حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط 1، 1997 م.
21. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1995.
22. الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط 4، ٢٠٢١ م.
23. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996 م.
24. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عظيمية، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1972 م.
25. ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ٢٠٢٠ م.
26. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك المعروف بابن الناظم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000 م.
27. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 1، ١٩٨٠ م.
28. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997 م.
29. شرح التسهيل، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط 1، ١٤٢٨ هـ.
30. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006 م.
31. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت 981 هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط 1، 2000.
32. شرح ألفية ابن مالك، حمد بن أحمد بن علي جابر الهواري الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2010 م.
33. شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة القوّاس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002 م.
34. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط 1، 1982 م.
35. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 1، 1999 م.
36. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت 180 هـ)، دار الجيل، بيروت، ط 1، 2010.
37. متن قطر الندى وبل الصدى، الإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2010 م.

38. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط1، 2020م.
39. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2020م.
40. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الفكر ، دمشق ، ط2، 2020م.
41. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر (الأستاذ بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، مصر، ط1، ٢٠١٠ م.
42. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2003 م.
43. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 2009.
44. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1957.
45. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، القاهرة ، 2010.